حاتم رشيد حاتم
خبير محاسبة مجاز
المتن – جل الديب – شارع كتانة – سان
جورج سكوير – هاتف 040 04/713

حكمات اسماعيل نوفل
خبير محاسب مجاز
بيروت – الحمراء – كليمنصو – شارع المعماري
بناية عرمان – هاتف 962 01/366

نقابة المحامين في طرابلس

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين

صندوق لجنة التقاعد

2022-2021

المحتويـــــــــات

- تقرير مدققي الحسابات المستقلين 3-5
- بيان المركز المالي 6
- بيان الدخل الشامل 7
- الإيضاحات..... 8-9
- الموازنة والشروحات 10

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

حضرات السادة المحترمين

أعضاء نقابة المحامين في طرابلس

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق تقاعد نقابة المحامين في طرابلس والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 30 أيلول 2022 وبيان الدخل الشامل، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة من صفحة 6 إلى صفحة 7 تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية (الهامة)، المركز المالـــي لصندوق تقاعد نقابة المحامين في طرابلس كما في 30 أيلول 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). إنَّ مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير موضحة أكثر في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلون عن الصندوق

وفق المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الواردة في قواعد السلوك الأخلاقي لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، وبأننا أوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs وعن الضبط الداخلي الذي حددت الإدارة ضرورته للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة مسؤولة عن تقدير إمكانية الصندوق على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن لدى الإدارة النية في تصفية الصندوق أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إنَّ أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة من أن تدقيقاً منجزاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف دائماً يكتشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية (هامة) إذا كانت، بمفردها أو مجتمعة، يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال التدقيق. وكذلك القيام بالتالي:

- تحديد وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق تكون كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إنَّ مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش هو أعلى من ذلك الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد يتضمن تواطؤ، تزوير، حذوفات متعمدة، تحريف أو تجاوز الضبط الداخلي.
- الحصول على فهم الضبط الداخلي المرتبط بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون ملائمة حسب الظروف، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الضبط الداخلي للصندوق.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدتها الإدارة.
- تقييم العرض الكلي، هيكلية ومحتوى البيانات المالية، متضمنة الافصاحات، وفيما إذا كانت هذه البيانات المالية تظهر أساس المعاملات والاحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- التوصل إلى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري (هام) مرتبط بأحداث أو حالات قد تلقي بشك جوهري حول قدرة الصندوق على الاستمرارية. إذا استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات المتعلقة بها في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إنَّ إستنتاجاتنا هي مبنية على أدلة التدقيق

التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. مع ذلك، فإن الأحداث أو الحالات المستقبلية قد تسبب توقف الصندوق عن الاستمرار.

لقد تواصلنا مع أولئك المكلفين بالحوكمة من بين الأمور الأخرى، نطاق التخطيط، وتوقيت التدقيق واكتشافات التدقيق الهامة، متضمنة أي تقصير جوهري في الضبط الداخلي الذي تم تحديده خلال تدقيقنا.

حكمات إسماعيل نوفل
خبير محاسبة مجاز

حاتم رشيد حاتم
خبير محاسبة مجاز

نقابة المحامين في طرابلس
صندوق لجنة التقاعد

المركز المالي (الميزانية العمومية) كما في 30 أيلول 2022
2022/09/30 لغاية 2021/10/01

	ايضاح	2022/09/30 ل.ل.	2021/09/30 ل.ل.
الموجودات			
الموجودات الثابتة		**32,925,000**	
أثاث ومفروشات		32,925,000	-
الموجودات المتداولة		**3,282,137,171**	**2,962,967,101**
صندوق النقابة	3	971,647,554	723,080,605
ذمم مدينة مختلفة	4	37,795,276	45,792,500
مصارف ومؤسسات مالية	5	2,272,694,341	2,194,093,996
إجمالي الموجودات		**3,315,062,171**	**2,962,967,101**
المطلوبـــــات			
الوفـر المتراكـم		**2,765,778,171**	**2,060,496,101**
الوفر المتراكم – بداية السنة		1,260,121,101	1,001,111,895
الاحتياطي العام		800,375,000	800,375,000
الوفر خلال السنة		705,282,070	259,009,206
المطلوبات المتداولة		**549,284,000**	**902,471,000**
رواتب متقاعدين مستحقة	6	549,284,000	891,971,000
ذمم دائنة مختلفة		-	10,500,000
إجمالي المطلوبات		**3,315,062,171**	**2,962,967,101**

نقابة المحامين في طرابلس

صندوق لجنة التقاعد

بيان الدخل (النتيجة) للسنة المنتهية في 30 أيلول 2022

2021/10/01 لغاية 2022/09/30

	2022/09/30 ل.ل.	2021/09/30 ل.ل.
الإيـــرادات		
ايرادات رسوم سنوية	470,000,000	444,000,000
عقود	857,882,803	1,002,571,829
ايرادات سلف الاتعاب	556,808,232	409,588,049
ايرادات طوابع	93,117,500	62,473,750
ايرادات اتعاب محاماة	20,792,000	14,456,000
ايرادات قيد وكالات	284,455,000	244,280,000
ايرادات فوائد مصرفية	36,354,845	20,777,239
إجمالي الايرادات	**2,319,410,380**	**2,198,146,867**
الاعبـــاء		
رواتب المتقاعدين	(1,528,866,000)	(1,545,738,000)
للمتقاعدين	-	(336,000,000)
مصاريف مختلفة	(85,262,310)	(57,399,661)
إجمالي الاعبـــاء	**(1,614,128,310)**	**(1,939,137,661)**
الوفر المحقق خلال السنة	**705,282,070**	**259,009,206**

نقابة المحامين في طرابلس

صندوق لجنة التقاعد

إيضاحات حول البيانات المالية

1- لمحة تاريخية :

تأسـس صندوق تقاعد نقابة المحامين في طــرابلس بموجب القانون رقم 88/62 تاريخ 12 آب 1988.

2- اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة:

2-1 الاساس في الاعداد:

تم تحضير البيانات المالية بناء" للمعايير الجديدة والمعدّلة والتفسيرات الصادرة عن الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة واللجنة الدولية لتفسير التقارير المالية.

إن اعتماد هذه المعايير الجديدة والمعدّلة والتفسيرات لم تسفر عن أي تأثير هام على البيانات المالية للصندوق او تغييّرات في السياسات المحاسبية للصندوق.

إن الادارة تتوقّع أن اعتماد هذه المعايير (إن وجدت) في الفترات المستقبلية القادمة لن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

2-2 مبدأ التكلفة المحاسبية:

تم اعداد البيانات المالية وفقا" لمبدأ التكلفة التاريخية الا في حالة اعادة تقييم الاصول.

2-3 تحويل العملات الأجنبية:

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية وفقا" لسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية الى الليرة اللبنانية بناء"على اسعار الصرف السائدة في هذا التاريخ.

2-4 الإعتراف بالإيرادات:

يعترف بالإيراد على مبدأ الإستحقاق، و تتمثل إيرادات صندوق التقاعد بما يلي:

	ليرة لبنانية.		ليرة لبنانية
- الرسم السنوي	250,000	- رسوم العقود	0.5 بالالف
- قيد وكالة عادية	10,000	- سلف الاتعاب	3 بالمائة
- طابع على كافة المعاملات	2,500		

3- صندوق النقابة

يمثل هذا الحساب الوارد في البيانات المالية بقيمة /971,647,554/ ل.ل. رصيد الأموال المستحقة للصندوق الموجودة في صندوق النقابة كما في 30 أيلول 2022.

4- ذمم مدينة مختلفة

يمثل هذا الحساب الوارد في البيانات المالية بقيمة /37,795,276/ ل.ل. رصيد رسوم إشتراكات مستحقة للصندوق بتاريخ 30 أيلول 2022 .

5- المصارف والمؤسسات المالية

يتكون هذا الحساب من ودائع بالدولار الأميركي وحساب جاري بالليرة اللبنانية .

نوع العملة	عام 2022 ل.ل.	النسبة	عام 2021 ل.ل.	النسبة
الليرة اللبنانية	170,381,755	% 7.50	91,781,410	% 4.18
الدولار الأميركي	2,102,312,586	% 92.5	2,102,312,586	% 95.82
المجموع	**2,272,694,341**	**%100**	2,194,093,996	**%100**

6- رواتب متقاعدين مستحقة

يمثل هذا الحساب الوارد في البيانات المالية بقيمة /549,284,000/ ل.ل. رواتب التقاعد المستحقة عن الفصل الرابع من السنة المالية المعتمدة (الفترة المالية الممتدة من 2022/07/01 ولغاية 2022/09/30).

نقابة المحامين في طرابلس
صندوق لجنة التقاعد

مشروع موازنة العام 2023
بالمقارنة مع الموازنة والحسابات الفعلية للعام 2022
(ليرة لبنانية)

الباب	الفصل	البند	الاسم	موازنة 2022 (من 2021/10/1 ولغاية 2022/9/30)	المصاريف الفعلية (من 2021/10/1 ولغاية 2022/9/30)	الوفر / (التجاوز)	موازنة 2023 (من 2022/10/1 ولغاية 2023/9/30)
الاول (1)			الموجودات الثابتة	0	32,925,000	(32,925,000)	0
	1.1		نفقات التجهيز المكتبي	0	32,925,000	(32,925,000)	0
		1.1.1	اصول ثابتة غرفة صنوق التقاعد (مكتب وكنبايات)	0	32,925,000	(32,925,000)	0
الثاني (2)			النفقـــــات	1,682,200,000	1,614,128,310	68,071,690	4,430,000,000
	1.2		مصاريف نقابيـة	1,627,200,000	1,528,866,000	98,334,000	4,260,000,000
		1.1.2	رواتب المتقاعدين *	1,512,000,000	1,528,866,000	(16,866,000)	3,360,000,000
		2.1.2	إحتياطي رواتب المتقاعدين **	115,200,000	0	115,200,000	900,000,000
	2.2		أعباء إداريـــة	55,000,000	85,262,310	(30,262,310)	170,000,000
		1.2.2	مصاريف تحصيل رسوم	40,000,000	53,822,310	(13,822,310)	60,000,000
		2.2.2	مساهمة في أعباء الموظفين	0	0	-	30,000,000
		3.2.2	مراجعة الحسابات	15,000,000	31,440,000	(16,440,000)	80,000,000

الباب	الفصل	البند	الاسم	موازنة 2022 (من 2021/10/1 ولغاية 2022/9/30)	الايرادات الفعليـة (من 2021/10/1 ولغاية 2022/9/30)	زيادة / (نقص)	موازنة 2023 (من 2022/10/1 ولغاية 2023/9/30)
الثالث (3)			الايـــرادات	2,121,037,500	2,319,410,380	198,372,880	4,450,000,000
		1.3	رسوم سنوي	378,037,500	470,000,000	91,962,500	1,000,000,000
		2.3	رسم تسجيل عقود	1,000,000,000	857,882,803	(142,117,197)	1,200,000,000
		3.3	سلف الاتعاب	400,000,000	556,808,232	156,808,232	800,000,000
		4.3	طوابع	65,000,000	93,117,500	28,117,500	120,000,000
		5.3	قيد وكالات	245,000,000	284,455,000	39,455,000	400,000,000
		6.3	مساهمة صندوق النقابة	0	0	-	900,000,000
		7.3	عائدات مصرفية (فوائد)	18,000,000	36,354,845	18,354,845	0
		8.3	أتعاب محاماة	15,000,000	20,792,000	5,792,000	30,000,000
			الوفر / (العجز)	438,837,500	705,282,070	230,098,725	20,000,000

* تم تقدير هذا الاعتماد بناء على اقتراح برفع مخصصات الرواتب الفصلية للمتقاعدين لتصبح 7,000,000 ل.ل. فصليًا بدلاً من 3,600,000 ل.ل. أي بمعدل زيادة بنسبة 95% مقابل زيادة إشتراك النقابة من 900,000 الى 3,000,000 ل.ل.

** تم تقدير هذا الاعتماد بناء على اقتراح بإصدار بطاقة مصرفية تخول المحامي المتقاعد استخدامها في مشترياته بقيمة 1,500,000 ل.ل.